محتجين بل احدهما مستدلة للاخرى وفي اجتماع التعريفين محذورات كثيرة كما لا يخفى وان قيد تعريه بما يدل على امامته في المآل دون الحال فرضيا بالوفاق لان اهل السنة ايضا قائلون بذلك في حين امامته واما وجه تخصيص الامير بالذكر دون غيره فما علمه عليه السلام بالوحي من وقوع الفساد والبغي في زمن خلافته وانكار بعض الناس لامامته وكذلك نسبه بعض الشيعة الاولى الواقع في صدر الحديث بالاولى بالتصرف وهو باطل والمراد الاولى في المحبة يعني انت اولى بالمؤمنين من انفسهم في المحبة ليلائم اجزاء الكلام ولفظ الاولى قد وقع في غير موضع بحيث لا يناسب ان يكون معناه الاولى بالتصرف اصلا كقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فان سوق هذا الكلام لنفي نسب الادعياء ممن يتبنونه وبيانه ان زيد بن حارثة لا ينبغي ان يقال في حقه زيد بن محمد لان نسبة النبي صلى الله عليه وسلم لجميع المسلمين كالاب الشفيق بل ازيد واجل واعلى لان الاسلام والاقرباء في النسب احق وادنى من غيرهم وان كانت الشفقة والتعظيم للاجانب ازيد ولكن مدار النسب على القرابة وهي مفقودة في الادعياء وحكم ذلك في كتاب الله والداخل ههنا المنفي الاولى بالتقرير في المقصود اصلا وقد اورد بعض المدققين منهم دليلا على نفي كفاية المحبة وهو ان محبة الامير مرادفة حديث كان ثابتا في ضمن اية المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فلو افاد هذا الحديث ذلك المعنى ايضا كان لغوا والا يخفى فساده اولم يفهموا ان بيان محبة احد في ضمن عموم شيء اخر وايجاب محبته بخصوصه امر اخر فرق بينهما لا يخفى على العقلاء مثلا الوحي اصل جميع انبياء الله ورسله ولم يتعرض لاسم محمد صلى الله عليه وسلم بخصوصه في الذكر لم يكن اسلامه معتبرا وفي هذا تكون محبة الامير شخصه مقصودة بالوجوب وفي الاية يكون وجوبها مفادا بوصف الايمان الذي هو عام ولو رضينا عما ومضمون الاية والحديث لا يلزم قباحة اصلا لان وظيفة البيان ان يؤكد بعضا من القرآن لالزام الحجة واتمام النعمة ومن تدبر الكتاب والسنة لا يشكل عليه بمثل هذا الكلام والا فتأكيدات النبي وتقريراته في باب الصلوة والزكوة وتلاوة القرآن ونحو ذلك كلها تقصير لغوا العياذ بالله وعند الشيعة ايضا التنصيص على امامة الامير مرارا وتاكيده ثابت فلزم على تقدير صحة هذا القول ان يكون كلها حشوا وبسبب هذه الخطبة التي ذكر الموضوعون دليل التربة على صراحة على ان المقصود منها كان الزام الحجة للامير لان جماعة الصحابة الذين كانوا متعينين مع الامير في سفر اليمن كبريدة الاسلمي وخالد بن الوليد وغيرهما من المشاهير اشتكوا بعد ما رجعوا من سفرهم الى الامير

من الامير فكلم النبي صلى الله عليه وسلم في حقه هكذا وقد اورد هذه القصة محمد بن اسحق وغيره من اهل السير مفصلة الحديث الثاني روى البخاري وسلم عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم لما استخلف الامير في غزوة تبوك على اهل بيته من النساء والصبيان وتركه فيهن وقد توهم هو ان تلك الغزوة قال الامير يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان فقال النبي له اما ترضى مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي قالت الشيعة ان المنزلة اسم جنس مضاف الى العلم فيعم جميع المنازل لعمة الاستثناء واذا استثنى مرتبة النبوة ثبتت للامير جميع المنازل لهرون ومن جملتها صحة الامامة وافتراض الطاعة ايضا لو عاش هرون بعد موسى لان هرون كانت له هذه المرتبة في عهد موسى فلو زالت عنه بعد وفاته لزم العزل وعزل النبي ممتنع للزوم الاهانة المستحيلة في حقه فثبتت هذه المرتبة للامير ايضا وهي الامامة والجواب عن ذلك بوجوه الاول ان اسم الجنس المضاف الى العلم ليس من الفاظ العموم عند جمع الاصوليين بل هم حروا باة للمعهد في غلام زيد وامثاله لان تعريف الاضافة المعنوية باعتبار العهد اصل وفيما عن فيه قرينة العهد موجودة وهي قوله استخلفني في النساء والصبيان يعني ان هارون كان خليفة لموسى حين توجه هو الى الطور كذلك صار الامير خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم اذ توجه الى غزوة تبوك والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقيا بعد انقضائها كما لا يخفى في حق هرون ايضا ولا يمكن ان يقال انقطاع هذا الاستخلاف عزل بوجب للاهانة في حق الخليفة لان انقطاع العمل ليس بعزل والقول بانه عزل خلاف العرف واللغة لا يكون صحة الاستثناء دليلا للعموم الا اذا كان متصلا وههنا منقطع بالضرورة لان قوله لا نبي بعدي جملة خبرية وقد صارت تلك الجملة بتأويلها بالمفرد بحول ان في حكم الاعدام النبوة وظاهر ان عدم النبوة ليس من منازل هرون حتى يصح استثناؤه لان المتصل يكون من جنس المستثنى منه وداخلا فيه والنقيض لا يكون من جنس النقيض وداخلا فيثبت ان هذا المستثنى منقطع جدا ولان من جملة منازل هرون كونه اسن من موسى واضح منه لسانا وكونه شريكا معه في النبوة وكونه شقيقا له في النسب وهذه المنازل غير ثابتة في حق الامير بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم اجماعا بالضرورة فان جعلنا الاستثناء متصلا وحملنا المنزلة على العموم لزم الكذب في كلام المعصوم الثاني انا لا نسلم ان الخلافة بعد موت النبي موسى كانت من جملة منازل هرون لان هرون كان نبيا مستقلا في التبليغ ولو عاش بعد موسى ايضا لكان كذلك ولم يزل عنه هذه المرتبة قط وهي تنافي الخلافة لانها نيابة المنبي وللمناسبة بين الاصالة والنيابة في القدر والشرف فقد علم ان الاستدلال على خلافة الامير من هذا الطريق لا يصح

ان تكون ص